

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيد الاقتصادي

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيد الاقتصادي

د. دردوري لحسن

جامعة بسكرة

الملخص بالعربية:

من أبرز السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على موازنتها العامة هي السياسة الاتفاقية ، وأخذت هذه السياسة مكانتها منذ الأزمة العالمية لسنة 1929 ، حيث يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم على أنها من بين السياسات الأكثر فاعلية في تخفيف النشاط الاقتصادي، أما في بداية هذا القرن وبعد الأزمة العالمية 2008 استعملتها الدول من أجل تخفيض حدة عجز الموازنة التي تعاني منه جراء الأزمة ، فمعظم الدول التي مستها الأزمة قامت بانتهاج السياسة التشفية لتخفيف حدة العجز الكبير الذي تعاني منه.

الملخص بالفرنسية:

Parmi les points saillants des politiques économiques menées par les pays de l'impact sur les budgets publics sont les dépenses de la politique, et je pris cette position politique depuis la crise mondiale de 1929, comme de nombreux économistes sont d'accord dans leur analyse que parmi les politiques les plus efficaces de l'activité économique Thver, mais au début de ce siècle après la crise mondiale en 2008 utilisé par les Etats pour réduire l'unité budgétaire, qui a subi un déficit par la crise, la plupart des pays que la crise a touché la poursuite de la politique d'austérité de réduire l'important déficit

تمهيد:

تسعى السياسة الاتفاقية دوما لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للدولة ، فهي من أهم السياسات التي تستخدمها للتحكم في العديد من المتغيرات الاقتصادية لا سيما ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة وذلك باعتبار النفقات العامة جزء رئيسي من مكونات هذه الموازنة و تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر، وأصبحت كأداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول وما سبق تتضح لنا إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

كيف يتم تحقيق الترشيد الاقتصادي بواسطة آليات السياسة الاتفاقية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية للمحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الجوانب النظرية للسياسة الاتفاقية

المحور الثاني: سياسة ترشيد الإنفاق

المحور الثالث: طرق وسبل تخفيض الإنفاق العام الذي تلجأ إليه الدول من أجل الترشيد الاقتصادي.

المحور الأول: الجوانب النظرية للسياسة الاتفاقية

أولاً: مفهوم السياسة الاتفاقية

السياسة الاتفاقية "هي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني"⁽¹⁾.

السياسة الانفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

وتعرف السياسة الانفاقية بأنها «مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإنفاق العام و تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي»⁽²⁾.

« السياسة الانفاقية هي ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام و هدفه تحقيق مجموعة من الأهداف»⁽³⁾.

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة الانفاقية هي الأداة الأساسية للسياسة الميزانية والتي تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، فتقوم الدولة بالتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بزيادة حجم الإنفاق الحكومي فيزداد الطلب الكلي ومن جانب آخر يمكن أن تقوم بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي فينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا كله يكون على حسب الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة.

فالسياسة الانفاقية هي تلك السياسة التي تنتهجها الدولة من أجل أن تؤثر في الطلب الكلي سواء بتحفيزه أو بتخفيضه بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد والوصول لتحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً: أدوات السياسة الانفاقية

السياسة الانفاقية هي أداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة بالاعتماد على مجموعة من التدابير المتعلقة باستخدام النفقات العامة من أجل التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد للوصول للأهداف المرجوة ، فأدوات السياسة الانفاقية نابعة من جوهر هذه السياسة من خلال التأثير في النفقات العامة، ومن أهم أدوات السياسة الانفاقية ما يلي:⁽⁴⁾

1: تخفيض أو زيادة الإنفاق العام

يعتبر التأثير في حجم الإنفاق العام سواء بالتخفيض أو الزيادة من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الانفاقية، فيحدد حجم الزيادة أو التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وبالتالي يمكن أن تكون السياسة الانفاقية سياسة توسعية أو سياسية انكماشية وذلك حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة ، ولكن لا يمكن لأي دولة أن تتعدى مقداراً معيناً من نسبة الإنفاق لأن هناك حدود يجب عليها أن تحترمها وبالتالي لا بد أن تأخذ في الحسبان تلك الحدود لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجز عليها آثار سلبية وخيمة ، ولكن من جهة أخرى يمكن أن تكون زيادة لا إرادية للإنفاق العام بسبب أوضاع معينة في الدولة مثل الأزمات والحروب... إلخ كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بشكل غير مسطر ومخطط له مسبقاً فمثلاً لا يمكن التحكم في النفقات التي توجه لإعادة إعمار الدولة بعد مرور عاصفة بها أو كارثة طبيعية ، أو إذا دخلت دولة معينة في حرب ما فلا يمكن تحديد النفقات العسكرية لهذه الحرب وبالتالي كل هذه العوامل لا يمكن التحكم فيها وبالتالي لا يمكن كبح تزايد الإنفاق العام.

ومن جانب آخر لا يمكن للدولة أن تنتهج سياسة انفاقية انكماشية ولفترة طويلة لأن ذلك سوف ينعكس عليها بعدة انعكاسات سلبية فكل دولة لديها حد أدنى من حجم الإنفاق لا يمكن لها أن تحرقه لأنه لأي دولة التزامات انفاقية لا بد أن تقوم بها خصوصاً ما تعلق بالنفقات الاجتماعية بكل أنواعها وغيرها من النفقات الأخرى والتي لا يمكن أن تتخلى عنها أو تقلل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها وبالتالي لا بد للدولة أن تكون دقيقة في تسطير سياستها الانفاقية وتستعمل وسائلها بعناية كبيرة من أجل أن لا تعالج مشكلة بمشكلة أخرى.

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

2: إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

يرتكز المبدأ الأساسي لإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام على الوضعية الاقتصادية للدولة فهي التي تحدد كيفية إعادة الهيكلة في البنية الرئيسية للإنفاق العام، فإذا كانت الدولة تعاني من شح في مواردها المالية ليست لها إيرادات متنوعة وتتمر بوضعية مالية معقدة نلاحظ أنها سوف تقوم بإعادة هيكلة نفقاتها على حسب القطاعات المهمة جدا والتي تكون ذات أهمية في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وبالتالي تكون إعادة بناء هيكل الإنفاق العام بواسطة مراجعة الأولويات الانفاقية التي تقوم بها الدولة ، وفي الغالب ما يتم هيكلة الإنفاق العام على الشكل التالي:

- نفقات موجهة للخدمات العامة.
- نفقات موجهة للأمن والدفاع.
- نفقات الخدمات الاجتماعية.
- نفقات الشؤون الاقتصادية.
- نفقات أخرى.

وبالتالي نلاحظ أن إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة الانفاقية التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها وتتحكم في هذه العملية الوضعية الاقتصادية التي تسود الدولة وبالتالي إعادة الهيكلة لا تكون عشوائية ولكن تكون بشكل ممنهج ومخطط له لكي يمكن الدولة من التسيير الفعال لإنفاقها العام من جهة وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى. ومن أجل أن تتم إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام بشكل صحيح كي يحقق النتائج المرجوة لا بد أن يكون وفق المبادئ التالية:

1- إنتهاج مبدأ الأولوية

يرتكز هذا المبدأ على توجيه الأموال إلى القطاعات الهامة فالعمل على احترام هذا المبدأ يؤدي إلى حفظ الأموال العمومية من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها بحيث يعتمد هذا المبدأ على تحليل التكلفة والعائد فالمقارنة بين تحليل التكلفة والعائد تؤدي إلى اختيار المشاريع والقطاعات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لذلك يعتمد فقهاء المالية العامة على الأوزان التوجيهية للأهداف المرجوة والآثار المباشرة لكل هذه المشاريع من أجل ترتيب القطاعات حسب أفضليتها في تحقيق المصلحة العامة ومنه يتم إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام.

2- توفر المعلومات المالية

من أجل القيام بإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام لا بد أن تتوفر جملة المعلومات الضرورية عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة، ويشترط في هذه المعلومات أن تكون معالجة ودقيقة قدر الإمكان لكي تكون قابلة للاستعمال ، وبالتالي تسمح هذه المعلومات من التأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا ، فهذه المعلومات تساعد على تحقيق المبدأ الأول بحيث يمكن من خلالها القيام بالترتيب والقيام بهيكلة النفقات العامة على حسب القطاعات.

3- ضمان تحقيق المردودية للنفقات

يجب أن تحقق النفقات العامة أهدافها المرجوة بحيث يجب أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة سواء كانت مردودية اقتصادية أو اجتماعية ، فيجب أن تكون المردودية جيدة تعكس قيمة الأموال التي أنفقتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات ، فالعمل على جودة السلع والخدمات تتفادى من خلاله الدولة النفقات الإضافية الكبيرة.

السياسة الانفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

ثالثاً: أهداف السياسة الانفاقية

تكتسي السياسة الانفاقية أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الدول لما لها من تأثيرات كبيرة على التوازنات المالية من جهة ولما لها من انعكاسات على الحياة الاقتصادية من جهة أخرى ، وبالتالي تسعى كل الدول لانتهاج سياسة انفاقية رشيدة تمكنها من الوصول لتحقيق العديد من الأهداف ومن أبرزها:

1_: التأثير على مستوى الأسعار

تؤثر التغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي على الأسعار ويكون ذلك عن طريق تأثير السياسة الانفاقية على الضغوط التضخمية ، فيمكن الوصول لتحقيق التوظيف الكامل عندما تكون كل الطاقات الإنتاجية موزعة ، فإذا تحقق معدل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فإن أي ارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يكون فائض الطلب الكلي تضخيمياً ، فعندما تستطيع الحكومة التنبؤ بشكل صحيح بوقوع التضخم فإن استخدام السياسة الانفاقية الانكماشية المقيدة تمكن من الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي الحد من الموجات التضخمية ، ومنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي بواسطة آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهو الأمر الذي يؤدي انخفاض الطلب وينقص من مستوى الزيادة في الأسعار⁽⁵⁾.

وبالتالي فالالاقتصاد في حالات التضخم يقترب إلى حالة التشغيل التام فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزداد الطلب الكلي فتلجأ الحكومة إلى انتهاج سياسة انفاقية انكماشية من أجل التقليل من عملية التداول وإرجاع مستويات الأسعار لطبيعتها ، والعكس إذا كان الاقتصاد يمر بفترة كساد فتنتهج الدولة سياسة انفاقية توسيعية من أجل زيادة الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه زيادات متتالية في الدخل الوطني جراء مستوى مضاعف الإنفاق الحكومي.

2_: توزيع الدخل

ترمي السياسة الانفاقية إلى توزيع أمثل للدخل فمكونات الإنفاق سواء الاستثمار والاستهلاك والزيادة في صافي ما يمتلكه الأفراد تؤثر كلها في تحقيق توزيع عادل في الدخل، فمط إعادة توزيع الدخل الفردي والذي يصاحب الإنفاق الحكومي يتوقف بشكل كبير على الكفاية الإنتاجية ، لأن ضعف هذه الأخيرة لن يمكن الأفراد من استعمال الزيادة التي تحدث في دخولهم في زيادة كفاءتهم الإنتاجية وذلك بسبب عدم وجود خدمات مثل خدمات الصحة والإسكان والتعليم ... إلخ ، لذلك فقبل أن تقوم الحكومة على رفع القدرة الشرائية للأفراد يجب أن تقوم بتحفيز الزيادة على الإنتاج في السلع والخدمات الضرورية للحياة ومنه تتجنب الارتفاع في الأسعار المصاحب للزيادة في الدخل ، فالحكومة تسعى دائماً لتخفيض الفجوات بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ويكون ذلك بواسطة السياسة الانفاقية التي تساهم بشكل كبير في زيادة المستوى المعيشي للطبقات الضعيفة ورفع دخولهم⁽⁶⁾.

3_: الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى السياسة الانفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق التحكم في مستوى الإنفاق العام وانتهاج سياسة إنفاقية حكيمة ، وتظهر لنا العلاقة بين السياسة الانفاقية والاستقرار الاقتصادي من خلال الكثير من المؤشرات التي تؤثر فيها السياسة الانفاقية سواء الدخل أو النمو أو مستوى الأسعار وبالتالي نلاحظ مدى الترابط بين هذه المؤشرات والسياسة الانفاقية وصولاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فعملية توزيع الدخل الحقيقي لمختلف الأفراد يتأثر بشكل كبير في مجهودات الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والتي تؤثر أيضاً على نسب النمو

السياسة الانفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

الاقتصادي يبرز ذلك من خلال المضاعف فزيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وذلك بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق ، و يتوقف أثر المضاعف على مدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي فكلما تجاوب مع الزيادات المتوالية في الاستهلاك كلما قام المضاعف بأثره بحيث أن إنتهاج سياسة انفاقية توسعية هدفها الرئيسي هو الوصول إلى مستويات مقبولة من النمو⁽⁷⁾، وهو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا على أداء الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية الاقتصادية فتستعمل السياسة الانفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفقا للحالة الاقتصادية.

4: تحقيق التوازن في الموازنة العامة

من الأهداف الرئيسية والأساسية للسياسة الانفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة، فليس من المنطقي التماهي في انتهاج سياسة انفاقية تخل بالتوازن المالي للدولة إذ أنه لا بد من مراعاة الركيزة الأساسية الموجهة للسياسة الانفاقية والمتمثلة في الإيرادات العامة، فهذه الأخيرة هي التي تتحكم وبشكل كبير في طبيعة السياسة الانفاقية لذلك لا بد أن يكون هناك انسجام وتناسق بين الجانبين من أجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير لأنه غالبا ما تكون السياسة الانفاقية الغير مخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة وفي فترة وجيزة ، فالسياسة الانفاقية لها دور فعال في علاج الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة بالتأثير على مختلف أنواع الإنفاق العام، و يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدولة ثم بعد ذلك يتم انتهاج السياسة الانفاقية المناسبة .

وبشكل عام يمكن القول أن السياسة الانفاقية تعتبر من أهم السياسات الفعالة والناجعة لعلاج مختلف الأزمات الاقتصادية لمالها من تأثير كبير في التحكم في مختلف الأزمات كأزمة التضخم وأزمة الكساد.

المحور الثاني: ترشيح الإنفاق العام كآلية من آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة.

يعتبر ترشيح الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض و علاج عجز الموازنة العامة للدولة لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها إلى ترشيح نفقاتها للتخفيف من حدته.

اولا : تعريف ترشيح الإنفاق العام

يعرف ترشيح الإنفاق العام على أنه « تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد المالية للدولة »⁽⁸⁾.

ويعرف أيضا ترشيح الإنفاق العام أيضا على أنه " توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم ونوع النفع العام بتوزيعها وفقا لمنظور شامل وعام لمجموع حاجات المجتمع والعمل على إشباعها وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية وذلك بأدنى حد من التكلفة" ⁽⁹⁾.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيح الإنفاق العام هو تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام والاعتماد على الرشادة في عملية صرف النفقات العامة وتجنب إهدار الأموال العمومية وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة .

ثانيا : ضوابط ترشيح الإنفاق العام

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيح الإنفاق العام وأهمها: ⁽¹⁰⁾.

1_ : الابتعاد عن الإسراف والتبذير

إنه من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام هو التبذير والإسراف في عملية الإنفاق العام ، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه ، حيث تتنافى هذه الحالة مع قاعدة من القواعد الرئيسية للإنفاق العام ،

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

فتنجر عن هذه الحالة العديد من الآثار السلبية وأبرزها إهدار الأموال العمومية للدولة وبالتالي تبديد جزء من دخل الأفراد والذي تحصلت عليه الدولة عن طريق الضرائب ، ومن جانب آخر يؤدي التمادي في الإنفاق العام إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وذلك لأن الممولون والمكلفون بدفع الضرائب تكون لديهم فكرة سلبية حول دفع الضرائب وتوجيهها ، ومن أهم الآثار السلبية الأخرى والخطيرة هي إضعاف الثقة في مالية الدولة ، كما أن هناك الكثير من أوجه التبذير والإسراف في صرف النفقات العامة في كثير من الدول خصوصا الدول النامية وأهمها: (11)

- سوء تنظيم الجهاز الحكومي، فلاحظ تداخل في اختصاصات الوحدات الإدارية وقيام أكثر من جهة واحدة بأداء نفس الخدمات أو خدمات متفاوتة أو متكاملة ، وهو الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف أداء هذه الخدمات بدون أي مبرر.

- الزيادة المفرطة في عدد العاملين في الإدارات الحكومية، فهذه الزيادة تنعكس سلبا على الموازنة العامة للدولة، فالعدد الزائد من العاملين في الإدارات العمومية يمثل ثقلا كبيرا على الموارد المالية للدولة وإهدارا للأموال العمومية لها.
- الارتفاع الكبير في تكاليف تقديم الخدمات العمومية كالخدمات التعليمية و الصحية، بحيث نجد أن هناك مبالغة في تقديم هذه الخدمات يفوق الطاقة المالية للدولة، وفي كثير من الأحيان ما يقوم القائمون على تقديم هذه الخدمات بعدم ترشيح الإنفاق فيها ومثال ذلك شراء الأدوية بكميات كبيرة ثم بعد ذلك تتلف لانتهاء تاريخ صلاحيتها وهناك الكثير من الأمثلة التي تظهر وتبين مدى الإسراف والتبذير في مثل هذه الخدمات.

- غياب التنسيق بين مختلف الإدارات العمومية المكلفة بإنجاز مختلف المشاريع سواء مشاريع توصيل الماء أو الكهرباء أو الغاز أو تعبيد الطرق ، فعدم وجود تنسيق يؤدي إلى الإسراف والتبذير وإهدار الأموال العمومية فيمكن تعبيد الطريق أكثر من مرة جراء الحفر المتكرر لتوصيل الغاز والكهرباء والماء... إلخ.

- الزيادة المفرطة في نفقات التمثيل الخارجي بسبب المبالغة في إنشاء العديد من السفارات والقنصليات والمكاتب الثقافية والتجارية والمالية والسياحية فيترتب على ذلك نفقات كبيرة تخص الإدارات ومرتببات العاملين فيها ونفقات أخرى.

2_ تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

يعتبر الحجم الأمثل للنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكثر عدد من الأفراد ولكن بشرط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة ، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود ولكن تفرض المصلحة والحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة، وما تجدر إليه الإشارة أن تزايد الإنفاق العام غالبا ما يكون مقصودا ومتعمدا، خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على آليات السوق، بالاعتماد على السياسة الميزانية الهادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع خصوصا هدي التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل فترشيح الإنفاق العام هنا قد يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية والتزايد في التفاوت في توزيع الدخل، (12) وعليه يمكن القول أنه لا بد من تحديد لحجم أمثل للنفقات العامة يتمشى مع تحقيق أهداف المجتمع إلى حد كبير وتجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والتي لا يقابلها نفع عام. ومن أجل الوصول لتحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة يجب أن تتوفر العناصر الآتية:

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

- زيادة الدخل الوطني .

- طريقة توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع.

- الموارد المالية للدولة.

فلاحظ أن الرفاهية في أي مجتمع ترتفع كلما ارتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلما تقلصت درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد.

3_- فرض رقابة على الإنفاق العام

يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيح الإنفاق العام ، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدولة وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال،⁽¹³⁾ وقد تكون الرقابة رقابة قبلية أي قبل صرف النفقات العامة أو بعدية أي بعد صرف النفقات العامة، والهدف الرئيسي منها هو التأكد من أن الإنفاق العام يتم بالشكل الذي سطر له ، و السلطة التشريعية من أهم الأطراف الفاعلة في عملية الرقابة باعتبارها الممثل الرئيسي للشعب ، فكلما كانت الأطراف المكلفة بالرقابة صارمة في عملها كلما كانت هناك درجة كبيرة من العقلانية في الإنفاق العام، وكل ذلك يساعد على ترشيح الإنفاق العام.

ثالثا: أهم المجالات التي تخصصها عملية ترشيح الإنفاق العام

هناك العديد من البنود التي تمسها عملية ترشيح الإنفاق العام نذكرها بإيجاز فيما يلي:⁽¹⁴⁾

1_- ترشيح الرواتب والأجور

يعتبر بند الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيح هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، وترتكز معالجة بند الرواتب والأجور على نقطتين أساسيتين وهما:

- إن مواصلة الدولة بانتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخرجين وهو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي بدون وجود حاجة فعلية لذلك سيؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد كالبطالة المقنعة وتدني إنتاجية العاملين.

- القيام بتخفيض حجم الرواتب والأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين سيتولد عنه آثار سلبية من الجانب الاجتماعي من خلال زيادة معدلات البطالة ، وانخفاض مستوى الطلب الكلي لأن حجم الإنفاق المخصص للرواتب والأجور يمثل مكونا رئيسيا له.

ويتم ترشيح الإنفاق العام في هذا البند كمايلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم.

- القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام على حسب الحاجة فيها.

- الإستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.

- تخفيض أعداد الموظفين في الإدارات الحكومية.

- تخفيض رواتب وأجور العاملين والموظفين في الإدارات الحكومية.

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيد الاقتصادي

2_ : ترشيد النفقات الإستثمارية: تعتبر النفقات العامة الاستثمارية من النفقات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية ، خصوصا عندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية ، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجيته ومن أهم الإجراءات والتدابير المفتوحة لعملية الترشيد في هذا البند ما يلي:

- القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية.
- تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف التي تدر عائد مالي.
- القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية وإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها وبعد ذلك يتم تخفيض الإعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع أو يمكن إلغائها عندما لا يكون العائد متناسب مع التكاليف أو عندما تكون كفاءتها الإنتاجية غير عالية لا ترقى للمستوى المقبول.
- تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصا ما يتعلق بالتكاليف والمشتريات.
- الدراسة المعمقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة وانتقال هذه المؤسسات إلى مرحلة الاعتماد على التمويل الذاتي من أجل تجنب هذا المشكل الذي تقع فيه المؤسسات العمومية يجب:
- إيجاد حلول لمشكلة العمالة الفائضة التي تزيد من أعباء هذه المؤسسات.
- الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة التي تكتسب خبرة عالية.
- إعادة النظر في سياسة التسعير التي تنتهجها المؤسسات العامة.
- ترك المجال لهذه المؤسسات بأن تحتفظ بجزء من أرباحها وذلك من أجل القيام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الضرورية لمواصلة العمل وتطويره.

3_ : ترشيد النفقات التشغيلية

من أهم النقاط الأساسية التي يجب الإعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي:

- الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون ثانوية وغير هامة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة.
- القيام برفع المدة الزمنية لإستعمال الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليها.
- القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.
- البحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى ، ودراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل.
- ومنه لا بد من ترشيد الإنفاق العام في كل هذه الجوانب من أجل التقليل من حجمه لتخفيض عجز الموازنة العامة. ومما سبق نلاحظ أنه من أجل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام لابد أن تطبق وفق الضوابط السالفة الذكر، إضافة إلى ذلك يجب وضع معايير معينة لابد من إحترامها ومن أبرزها مايلي: (15).
- لا بد أن لا يفوق معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

- السعي والعمل من أجل الوصول لحالة يكون فيها الصرف في مجال الإنفاق العام الجاري متعادلا مع الإيرادات الجارية للدولة، وإن أمكن زيادة حصيلة الإيرادات الجارية على مقدار الإنفاق الجاري من أجل الوصول لتحقيق فائض جاري يحول إلى الإنفاق الإستثماري.
- ومن أجل الوصول لتحقيق الهدفين السابقين يتوجب رسم برنامج دقيق للتكشف يمكن من خلاله مواجهة كل صور التبذير والإسراف في بنود الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، ويكون ذلك من خلال القيام بعملية الترشيح في البنود سألفة الذكر.
- يجب أن تفس عملية الترشيح معالجة مشكلات القطاع العمومي والسعي قدما من أجل رفع إنتاجيته وأداءه بصورة تؤدي بالمشروعات التي تملكها الدولة بالإعتماد على نفسها في التمويل، وبالتالي لا تكون هذه المؤسسات سببا في تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، ومنه لابد من إعادة النظر في السياسات تجاه هذه المؤسسات العمومية، خصوصا ما تعلق بكل الجوانب المحيطة بها.
- ومما سبق يتبين لنا مدى أهمية ترشيح الإنفاق ومساهمته في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لأنه يمس البنود الرئيسية للإنفاق العام التي تعتبر من البنود المساهمة في توسع عجز الموازنة العامة للدولة، ويعتبر ترشيح الإنفاق العام من المرتكزات الأساسية التي ركز واعتمد عليها المنهج التنموي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة الذي يعتمد على السياسات والإجراءات التي تعالج العجز وفي نفس الوقت الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية.
- رابعاً: ركائز نجاح ترشيح الإنفاق العام والأساليب الحديثة في إدارته
- 1- ركائز نجاح ترشيح الإنفاق العام
- من أجل أن تصل عملية ترشيح الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها ومن أبرزها مايلي: (16).
- 1- توفر بيئة ملائمة
- لابد من توفر بيئة مالية ملائمة من أجل نجاح عملية ترشيح الإنفاق العام فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها للجميع والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات وأيضا السماح بمساهمة كل الأطراف في وضع سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها سيساهم في تحقيق أهداف ترشيح الإنفاق العام.
- 2- كفاءة الأجهزة المالية للدولة
- تعتبر كفاءة الأجهزة المالية للدولة من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيح الإنفاق العام لأنها تعتبر العين الساهرة على كيفية صرف الأموال العمومية وتحصيل إيراداتها فكلما كانت هذه الأجهزة تعمل بكفاءة كاملة ومنظمة بشكل جيد كلما انعكس ذلك على عملية ترشيح الإنفاق بالإيجاب ويمكن اعتبار هذا العنصر من الدعائم الرئيسية لنجاح عملية ترشيح الإنفاق العام بإعتبار هذا الجهاز القلب النابض للموازنة العامة للدولة.
- 3- العمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال
- بحيث يسمح هذا النظام على التعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته ويقوم بمراقبة وتقييم كل العمليات الإنفاقية وتقديم نشرات دورية حول النشاط المالي للدولة، بحيث يمكن لكل الإطلاع عليها وتقديم اقتراحاتهم حول عملية ترشيح الإنفاق العام.

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

4- إفساح المجال للقطاع الخاص

يعتبر فتح الطريق للقطاع الخاص في الكثير من المجالات من أهم العوامل الرئيسية التي تخفف العبء على الموازنة العامة للدولة بواسطة التحكم في الإنفاق العام وترشيده ، ففتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل الاستثمار في كل المجالات ينعكس إيجاباً على جانب الإنفاق العام وذلك لإقتصار نفقات الدولة على مجالات محددة وهو ما يقلص من عجزها المالي من جهة ويمكنها من التحكم الجيد في نفقاتها من جهة أخرى.

2- الأساليب الحديثة في إدارة النفقات العامة

عندما تقوم الهيئات التشريعية بسن الموازنة العامة تصبح تقديرات الإنفاق مخصصة بتفويض وذلك من أجل تنفيذ نشاطات معينة والحدود المفروضة على تلك النشاطات ويمكن أن تكون المخصصات عامة أو محددة أو مزيجاً منهما ، فإذا كانت عامة فتعني الهيئة التشريعية بممارسة رقابة على السياسات ويمنح الرئيس التنفيذي صلاحية التصرف في إدارة وتشغيل برامج الحكومة ونشاطاتها ، بحيث تحتوي الموازنات العامة في الغالب على عناصر لمفاهيم متعددة وهي:

هدف الإنفاق وهدف تخطيط البرامج وهدف الأداء وسوف نركز فقط على مفهوم الإنفاق.

يشمل مفهوم هدف الإنفاق الأقسام الإدارية التي تحيل طلبات الموازنة للرئيس التنفيذي والذي يقوم بفصل النفقات الخاصة الواجب إجراؤها على عدد الأشخاص الواجب توظيفهم في كل مستوى، و السلع والخدمات المحددة الواجب تأمينها خلال فترة الموازنة، بحيث يجمع الرئيس التنفيذي من خلال ممثليه الموازنة ويقوم بتعديلها وإحالتها إلى الهيئة التشريعية.

تقوم الهيئة التشريعية بدراسة الموازنة وتقوم بإجراء تغييرات فيها إذا كانت ضرورية وتقوم بتقدير المخصصات وذلك حسب بنود ومبدأ هدف الإنفاق ويمكن أن يشمل تقرير تقديم الموازنة معلومات إضافية عن المدخلات وحتى عن بيانات حول الأداء أو البرامج لكنها تستعمل فقط لدعم طلبات هدف الإنفاق ومن أهم مميزات مفهوم هدف الإنفاق ما يلي (17):

- سهولة إعداداه وفهمه.
- إعداد الموازنة بحسب المؤسسة وأهداف الإنفاق تتناسب إلى حد كبير مع نماذج محاسبة المسؤولية.
- يسهل مراقبة المحاسبة أثناء عملية تنفيذ الموازنة.
- يمكن استخدام البيانات خلال فترة من السنوات لإجراء المقارنات.
- يتميز بأن معظم البرامج تسير في معظم النفقات التي لا يمكن تجنبها ، وتستند القرارات السنوية إلى التغيرات في البرامج وليس إلى إجمالي إعادة التخمين.
- استخدامه لا يحول دون إتمام بيانات هدف الإنفاق ببيانات التخطيط و التقييم المترافقة عموماً مع مفاهيم أخرى للموازنة.

إن التوجه الحديث لمتطلبات نجاح عملية ترشيح الإنفاق العام تقتضي بتكامل تقسيمات الموازنة سواء ميزانية الاعتمادات أو ميزانية الأداء أو ميزانية التخطيط والبرامج ، بحيث يبرز كل تقسيم أوجه قصور التقسيمات الأخرى وذلك في إطار تقسيم مركب تتوافر فيه متطلبات ترشيح الإنفاق العام، و يقوم التقسيم المقترح على أساس الدمج بين عدد من

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

التقسيمات للميزانية بما يمكن من توفير متطلبات كل من الوظيفة التخطيطية والوظيفة الرقابية وذلك باعتبار أن هذه الوظائف تمثل متطلبات ترشيح الإنفاق العام عن طريق تقسيمات الموازنة العامة⁽¹⁸⁾.

المحور الثالث: تخفيض الإنفاق العام

يعتبر تخفيض الإنفاق العام من بين أهم الأدوات الرئيسية للسياسة الإنفاقية والتي تستخدمها الدولة لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة، وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى لأن هذا المنهج يعتبر أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة للدولة يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة ونموه بلا أية ضوابط.

أولا: تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي

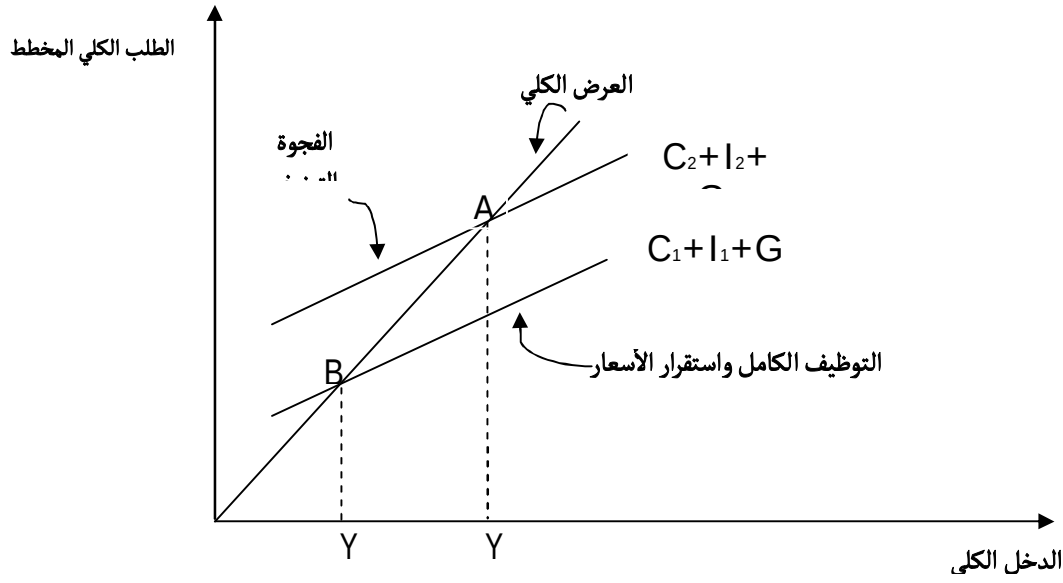
يتكون الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن الاستثمار ومن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، وبالتالي يشكل الاستهلاك الجزء الأكبر من الطلب والإدخار الذي يتحول إلى استثمار الجزء الأصغر وكلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج والدخل ومنه الوصول لتحسين الأوضاع الاقتصادية وبما أن الإنفاق العام يشكل جزءا هاما من الإنفاق الكلي فإن أي زيادة في الإنفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي فيتوقف أثر الإنفاق على حالة العرض، فإذا كان العرض مرنا فإن زيادة الإنفاق العام سوف تحدث آثار إيجابية في الاقتصاد الوطني، أما إذا كان العرض غير مرن فلا بد على الدولة أن تقوم بتحسين ظروف العرض قبل التأثير في الطلب وإلا فإنه سوف تكون هناك انعكاسات سلبية من جراء زيادة حجم الطلب عن حجم العرض الذي يؤدي إلى ظهور الموجات التضخمية لذلك تتدخل الدولة من أجل علاج هذه المشكلة بواسطة تخفيض حجم الإنفاق العام.

و هنا يظهر لنا تأثير الإنفاق العام على عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي، فالإنفاق العام الكلي يلعب دورا رئيسيا في التأثير على النشاط الإنتاجي للمجتمع فكلما ارتفع الطلب الكلي ارتفع إجمالي الناتج الوطني ولكن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أو زيادة إسمية تعكس ارتفاع الأسعار، حيث تكون زيادة حقيقية إذا وجدت هناك موارد عاطلة تفسح المجال للزيادة والإنتاج، ولكن إذا كانت جميع الموارد مستخدمة وزاد الطلب الكلي فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون أي زيادة في الناتج الوطني الحقيقي، ويتكون الطلب الكلي من إنفاق القطاع العائلي على الاستهلاك (C) وإنفاق قطاع الأعمال على الاستثمار (I) وإنفاق الحكومة (G)⁽¹⁹⁾.

ويمكن توضيح كيفية تأثير الإنفاق العام من خلال الشكل الموالي:

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

الشكل رقم (U/): تأثير الإنفاق العام على الطلب



المصدر: جيمس جوارتي، ريجارد إستروب، "الاقتصاد الكلي والاختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان عبد العظيم محمد، دار المريخ، المريخ للنشر، الرياض 1999، ص 308.

من خلال الشكل إذا افترضنا أن الوضع التوازني عند النقطة A وان الطلب الكلي يتكون من $C_1 + I_1 + G_1$ إلى $C_2 + I_2 + G_2$ ولم يستطع العرض اللحاق بالطلب سوف يؤدي ذلك إلى ظهور الفجوة التضخمية وإذا ما استمرت زيادة الطلب وتوقف العرض عن الزيادة يؤدي ذلك للتضخم غير المرغوب فيه لذلك يجب على الدولة التدخل وتخفيض حجم الإنفاق حتى يؤدي ذلك لتراجع الطلب للنقطة التوازنية وتراجع الأسعار ويتراجع حجم الدخل الذي بدأ يولد التضخم وبالتالي يمكن معالجة هذا الاختلال بواسطة تخفيض الإنفاق العام.

ثانياً: سياسات تخفيض الإنفاق العام

من أهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق العام من أجل علاج عجز الموازنة العامة للدولة مايلي: (20)

1- تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي

تعتبر النفقات التحويلية الاجتماعية من أبرز النفقات التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، لذلك عند وقوع الدولة في مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة لا بد أن تقوم بتخفيض النفقات التحويلية خصوصاً ما تعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية ومن بين الأساليب التي جاء بها صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص هو الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة وذلك عن طريق زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، ولكن إذا لم يكن باستطاعة الدولة إلغاء الدعم مباشرة نتيجة لعدة أسباب يمكن أن تلجأ لإلغائه بالتدريج شريطة أن تتوصل تلك الأساليب إلى تحقيق خفض مستمر وملحوس لنسبة تكاليف الدعم السلمي إلى الإنفاق العام الإجمالي خلال فترة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، وبالتالي إذا استطاعت الدولة أن تقوم بهذه السياسة فسوف تنقص نفقات كبيرة تعتبر من أهم أسباب تفاقم العجز.

2- التخلص من الدعم الاقتصادي

يعتبر وجود مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة وتحقيقها لخسائر كبيرة ومتتالية من أبرز الأسباب الرئيسية لتفاقم عجز الموازنة نظراً للنفقات الموجهة لهذه المؤسسات الفاشلة، بحيث يعتبر التخلص من دعم هذه المؤسسات من أهم الحلول

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

لتخفيض عجز الموازنة ويكون ذلك عن طريق التخلص منها بكل الأساليب المتاحة سواء ببيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها.

3_- الضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم

تعتبر النفقات الموجهة لقطاع الصحة وقطاع التعليم من أكبر النفقات حجما فهي تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام لذلك لا بد للدولة أن تعيد النظر في حجم هذه النفقات وبالتالي التحكم الجيد في نفقات الصحة والتعليم من أبرز العوامل التي تساعد على تقليص عجز الموازنة العامة للدولة ويكون ذلك بالتوقف عن التوسع في بناء المستشفيات والمدارس العامة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يستثمر في هذا القطاع وبالتالي يخفف العبء على ميزانية الدولة جراء الأموال الكبيرة التي تصرف على قطاع الصحة وقطاع التعليم.

4_- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف

تعتبر النفقات الموجهة لتغطية الأجور والرواتب من أبرز الأسباب التي تلتهم الموارد المالية للدولة لذلك لا بد من وضع سياسة توظيفية محكمة من أجل تخفيض نفقات الأجور والمرتبات ، فتوسع الدولة في فتح مناصب عمل للأفراد دون الحاجة الفعلية لهذه اليد العاملة من أبرز الأسباب المؤدية لتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة ، لأن النفقات لا تتوقف عند حد تسديد الأجور والمرتبات فقط ولكن تلبي مطالب هؤلاء العمال برفع أجورهم ورواتبهم الأمر الذي يزيد من ارتفاع هذه النفقات وبالتالي تفاقم في عجز الموازنة العامة ، لذا لا بد من وضع سياسة تشغيلية محكمة لا تضر بالمجتمع من جهة أي امتصاص البطالة ولا تنعكس سلبا على التوازن المالي للدولة من جهة أخرى.

5_- ابتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية

إن قيام الدولة بإنشاء مشاريع استثمارية ضخمة من شأنه أن ينعكس سلبا على الموازنة العامة خصوصا إذا ما لم يتم تسيير هذه المشاريع بإحكام وعقلانية لذلك من أجل تجنب كل الآثار السلبية المترتبة على ذلك لا بد للدولة أن تفسح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في هذه المشاريع لتخفيف العبء على ميزانية الدولة ، ذلك ألها تستهلك أموالا كبيرة من موازنة الدولة، و عليه فإتاحة الفرصة للقطاع الخاص يتيح للدولة أن تركز على الإنفاق على المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص الخوض فيها وبالتالي لا يكون هناك ضغط على الموازنة العامة للدولة إن كان هناك تكامل وتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الخاتمة:

مما سبق يتضح لنا جليا أن للنفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية، فهي تؤثر في الإنتاج بطريقة مباشرة من خلال الدور الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، ومن جانب آخر تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال إسهامها في زيادة الطلب على الاستهلاك سواء عن طريق شراء الخدمات الاستهلاكية أو عن توزيع الدخل، وتؤثر أيضا النفقات العامة على الادخار الوطني من خلال ما تولده النفقات المنتجة من زيادة في الدخل الوطني وهو ما يؤثر على توزيع الدخل وإعادة توزيعه و تعتبر السياسة الاتفاقية من أبرز أدوات سياسة الميزانية التي لها فعالية كبيرة في تحقيق الترشيح الاقتصادي لما لها من تأثير كبير في حجم النفقات العامة سواء بترشيح الإنفاق العام أو تخفيضه ويكون ذلك على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، فقيام الدولة بترشيح الإنفاق العام وتوجيهه لأوجهه السليمة فسيؤدي ذلك لتخفيف العبء على موازنة الدولة وبالتالي تحقيق الترشيح الاقتصادي.

السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي

قائمة المراجع:

1. أنظر: - علي كنعان "الاقتصاد المالي"، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص 326.
2. Ahmed Zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique economique, These de doctorat d'état en sciences economiques, Université d'Alger, 2003, P29
3. (1) - <http://www.sudanile.com/index.php.com>. DAte 08/07/2010.
4. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 190.
5. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 190-191.
6. أنظر: - جيمس جوارتين، "ريجارو إلتروب الاقتصاد الكلي"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريح للنشر، الرياض، 1999، ص 306.
7. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 329.
8. طارق الحاج، مرجع سابق، ص 207.
9. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 196.
10. حسن عواضة، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص 412.
11. زين العابدين ناصر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية القاهرة، بدون سنة النشر، ص 82.
12. إبراهيم أحمد عبد الله، "المالية العامة والمالية العامة الإسلامية"، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996، ص 72.
13. أنظر: - إبراهيم أحمد عبد الله، مرجع السابق، ص 76.
14. Jacque muller et autres, "economie manuel d'application", Dunod, Paris, 3eme edition, 2002, (12)P188
15. أنظر: محمد عمر أبو دوح، "ترشيح الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 09.
16. شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيح الإنفاق العام والحد من الفقر"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراة غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 90.
17. محمد حلمي الطواي، "أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة"، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 180.
18. محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المة، عمان، 2008، ص 401.
19. رمزي زكي، "الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"، مرجع سابق، ص 255.
20. شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيح الإنفاق العام والحد من الفقر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2011/2012، ص - ص 90-91.
21. خالد الميهاني، "الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة"، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الرابع "الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة"، بيروت الجمهورية اللبنانية يوليو، 2008، ص 337.
- (20) خالد عبد العظيم أبو غابه، حسني محمد جاد الرب، "الإنفاق العام وصدى دور الدولة في الرقابة عليه"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 166.